مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

فصلية علمية محكمة تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رفع الإشكال عن حديث ثوبان: «لأعلمنّ أقواماً من أمتي يأتون يوم القيامة بحسنات أمثال جبال تهامة بيضاً...»

د. سعد فجحان الدوسري

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

ISSN: 1029-8908

العدد ١٢٠ - السنة ٣٥

رجب: ١٤٤١هـ - مارس ٢٠٢٠م

البحث الرابع

رفع الإشكال عن حديث ثوبان:
«لأعلمنَّ أقواماً من أمتي يأتون يومَ القيامة بحسنات أمثال جبال تهامة بيضاً...»

د. سعد فجحان الدوسري

مدرس قسم التفسير والحديث
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

رفع الإشكال عن حديث ثوبان: «لأعلمنَّ أقواماً من أمتي يأتون يومِ القيامة بحسنات أمثال جبال تهامة بيضا...»

د. سعد فجحان الدوسري*

تاريخ استلام البحث: ديسمبر ٢٠١٨م تاريخ إجازة البحث: فبراير ٢٠١٩م.

ملخص البحث

لا تتعارض الأحاديث النبوية في الحقيقة، إنما يقع ذلك في فهمنا وتصورنا، ومن ذلك حديث ثوبان ﷺ الذي قال فيه النبي ﷺ: «لأعلمن أقواماً من أمتي يأتون يوم القيامة بحسنات أمثال جبال تهامة بيضاً، فيجعلها الله عز وجل هباء منثورا...» حيث وجد إشكال بينه و بين ظاهر القرآن الكريم في عدم بطلان العمل بالمعاصي والذنوب، وفيما بينه وبين غيره من الأحاديث التي لا تُبْطل العمل بذلك.

وقد جرت الدراسة حول الحديث رواية ودراية، حيث تم فيه تخريج الحديث، ثم دراسة إسناده دراسة مطولة، والحكم على الحديث بالقبول، وهو أنه حديث حسن، وكذلك رفع الإشكال والاختلاف الواردين في الحديث الشريف، وذلك ببيان الإشكال في تعارضه مع ظاهر القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة في بطلان الأعمال الصالحة بالمعاصي في السر، وأن ذلك محمول على النفاق والمنافق، أو البطلان البعضي، وليس الكلي. وكذلك رفع الاختلاف الوارد في حديث ثوبان مع حديث أبي هريرة ﷺ : «كل أمتي معافى إلا المجاهرين»، وذلك بأن يكون الإحباط إنما يكون بعد المؤاخذة من الرب سبحانه وتعالى على سبيل إيقاع العقاب ونفوذه.

الكلمات الدالة: حديث، تعارض، مشكل الحديث.

المقدمة

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فمما لا شك فيه أن السنة النبوية لها مكانة عظيمة في الإسلام، فهي مصدر أساسي من مصادر التشريع مع القرآن الكريم، فكلاهما وحي من الله تعالى، أنزلهما على نبيه ﷺ؛

(*) د. سعد فجحان الدوسري: يحمل شهادة الدكتوراه، في الحديث الشريف وعلومه، من جامعة الأزهر، كلية أصول الدين، القاهرة، سنة ٢٠٠٨م. يحمل شهادة الماجستير، تخصص حديث شريف وعلومه من كلية الدراسات العليا، جامعة الكويت، سنة ٢٠٠١م. وحصل على شهادة الليسانس، تخصص حديث شريف وعلومه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٩٩٦م. عضو هيئة تدريس بجامعة الكويت، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم التفسير والحديث من سنة ٢٠١٣م وإلى الآن. له كتابان مؤلفان، وكتاب تحقيق، وكلها مطبوعة، وخمسة بحوث عالمية محكمة. **الاهتمامات البحثية:** فقه السنة، والعلل والتخريج ودراسات في الحديث النبوي

لذا لا يتصور تعارضهما، ولا تعارض الأحاديث فيما بينها في الحقيقة، وإنما قد يقع ذلك في فهمنا وتصورنا، ومن ذلك موضوع هذا البحث، وهو حديث ثوبان: «لأعلمن أقواما من أمتي يأتون يوم القيامة بحسنات أمثال جبال تهامة بيضاً، فيجعلها الله عز وجل هباء منثورا...».

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في أمرين:

١- وجود التعارض فيما بين حديث ثوبان والقرآن الكريم في بطلان العمل بالمعاصي والذنوب، وفيما بينه وبين غيره من الأحاديث التي لا تبطل العمل بذلك، وتوجب المعافاة للمذنب في السر.

٢- كثرة الاختلاف في الحكم على حديث ثوبان ﷺ.

أهمية الموضوع :

نتج عن وجود الإشكال في معنى حديث ثوبان فريقان متضادان، فمنهم من جعل هذا الإشكال من أسباب رد الحديث وتضعيفه، ومنهم من تكلَّف في الجواب عنه، حتى أبعد عن المعنى الحقيقي للحديث، لذا جاء هذا البحث ليسلط الضوء على ذلك ويبينه.

أهداف البحث:

الغرض من البحث أربعة أهداف، ويمكن اجمالها فيما يأتي:

١- بيان القول الفصل في صحة حديث ثوبان ﷺ.

٢- محاولة رفع الإشكال والاختلاف الواردين في حديث ثوبان ﷺ.

٣- التوضيح بأن أدلة الشريعة غير متناقضة، وإنما يقع الإشكال والاختلاف في ظاهر فهمنا.

٤- الدفاع عن السنة النبوية برفع الاختلاف والتعارض.

الدراسات السابقة:

تم تناول هذا الحديث ودراسته من قبل علماء سابقين ولاحقين، لكن تلك الدراسات كانت من خلال شروح لكتب الأحاديث، أو على شكل مقال صغير وفتاوى مفرقة، من ذلك:

١-مقال بعنوان: «مبحث قصير في حديث مشهور وبيان ضعفه»[١]، للباحث خباب

(١) مقال في صفحة الباحث في موقع صيد الفوائد www.saaid.net

مروان الحمد، وقد تناول الحديث بالنقد والتضعيف، وقد أجبت عن جميع إشكالاته على الحديث في البحث.

٢- فتوى في موقع الإسلام سؤال وجواب[١] بعنوان: «الجمع بين حديثي «لأعلمنَّ أقواماً يأتون بحسنات» و«كل أمتي معافى إلا المجاهرين»، وهي فتوى قصيرة بينت صحة الحديث، وذكر بعض توجيهات الإشكال الوارد فيه.

لكنني لم أقف-حسب اطلاعي إلى وقت البحث- على بحث مفردٍ شاملٍ لجميع جوانب الحديث رواية ودراية، بل إن كلام العلماء وشراح الحديث عليه قليلة جداً، نظراً لقلة وروده في كتب السنة النبوية، لا سيما المشهور منها، بل حتى شراح سنن ابن ماجه لم يتناولوه بكثير شرح.

منهج البحث:

يقوم البحث على المنهج الاستقرائي، حيث يتم استقراء الروايات والآثار، وجمع الأقوال والآراء حول الحديث، وتصنيفها وفق عناوين معينة، ومن ثم دراستها والحكم عليها.

طريقة العمل في البحث:

أ- عزو الآيات بذكر اسم السورة ورقم الآية في المتن.

ب- إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فأكتفي بالعزو له دون غيره من المراجع، وذلك بذكر اسم الكتاب والباب ورقم الحديث.

ج- أما إذا كان الحديث في غير الصحيحين، فإن كان في السنن الأربعة ومسند أحمد فأكتفي بالعزو لها، وإن كان خارج السنن والمسند، فأخرجه من مصادره الأصلية الأخرى، وأورد إسناده مع دراسة له، ثم أختمه بالحكم عليه بالقبول أو الرد.

د- التعريف بالكلمات الغريبة من المصادر المختصة.

هـ- توثيق جميع النصوص التي يتم نقلها من مصادرها الرئيسة.

خطة البحث:

المبحث الأول: دراسة الحديث رواية، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تخريج الحديث.

(١) https://islamga.info

المطلب الثاني: دراسة الإسناد.

المطلب الثالث: الحكم على الحديث.

المبحث الثاني: رفع الإشكال والاختلاف الواردين في حديث ثوبان.

المطلب الأول: مخالفة الحديث لظاهر القرآن والإجابة عنه.

المطلب الثاني: مخالفة الحديث لحديث أبي هريرة والإجابة عنه.

المطلب الثالث: مخالفة الحديث لحديث ابن عمر والإجابة عنه.

ثم الخاتمة: وفيها أعرض أهم النتائج والتوصيات، ثم المصادر.

واللهَ أسأل أن يسددني في القول والعمل، وأن يجنبني الخطأ والتقصير والزلل، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

نص الحديث:

عن ثوبان ﷺ عن النبي ﷺ، أنه قال: «لأعلمن أقواما من أمتي يأتون يوم القيامة بحسنات أمثال جبال تهامة بيضاً، فيجعلها الله عز وجل هباء منثورا»، قال ثوبان: يا رسول الله، صفهم لنا، جلِّهم لنا، أن لا نكون منهم ونحن لا نعلم، قال: «أما إنهم إخوانكم، ومن جلدتكم، ويأخذون من الليل كما تأخذون، ولكنهم أقوام إذا خلوا بمحارم الله انتهكوها».

المبحث الأول

دراسة الحديث رواية، وفيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول

تخريج الحديث

أخرج هذا الحديث ابن ماجه في سننه، أبواب الزهد، باب ذكر الذنوب، حديث (٤٢٤٥) (بهذا اللفظ)، وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط حديث (٤٦٣٢)، والمعجم الصغير حديث (٦٦٢)، والروياني في مسنده حديث (٦٥٨) **كلهم** من طريق عيسى بن يونس الرملي، حدثنا عقبة بن علقمة بن حديج المعافري، عن أرطاة بن المنذر، عن أبي عامر الألهاني، عن ثوبان، عن النبي ﷺ، أنه قال: «لأعلمنَّ أقواماً من أمتي يأتون يوم القيامة بحسنات أمثال جبال تهامة[1]

(١) (تِهَامة) بكسر التاء، وهو كل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز، وسميت تهامة لتغير هوائها؛ من قولهم تهم الدهن، إذا تغير ريحه، ومكة معدودة في تهامة. انظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار=

بيضاً، فيجعلها الله عز وجل هباءً منثوراً»، قال ثوبان: يا رسول الله، صفهم لنا، جلِّهم لنا أن لا نكون منهم، ونحن لا نعلم، قال: «أما إنهم إخوانكم، ومن جلدتكم، ويأخذون من الليل كما تأخذون، ولكنهم أقوام إذا خلوا بمحارم الله انتهكوها».

المطلب الثاني
دراسة الإسناد

١- رجال الإسناد:

عيسى بن يونس: هو ابن أبان أبو موسى الفاخوري ، الرملي، روى له ابن ماجة والنسائي.

قال عنه أبو حاتم وأبو داود: «صدوق»(١)، ووثقه النسائي(٢)، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما أخطأ»(٣).

قال عنه الذهبي: «وثقوه»، وقال ابن حجر: « صدوق ربما أخطأ» (٤).

عقبة بن علقمة: هو عقبة بن علقمة بن حُدَيْج المَعَافري أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو يوسف، ويقال: أبو سعيد البيروتي الدمشقي، روى له ابن ماجة والنسائي.

قال أبو مسهر: «وكان خياراً ثقة»(٥)، وقال ابن معين: «دمشقي لا بأس به»(٦)، ووثقه النسائي، عبد الرحمن بن خراش(٧)، وقال الحاكم: «ثقة مأمون»(٨)،، وذكره العقيلي في كتابه الضعفاء، وقال: « عقبة بن علقمة البيروني عن الأوزاعي لا يتابع عليه»(٩)، وضعفه ابن عدي في الأوزاعي خاصة حيث قال: «روى عن الأوزاعي ما لم يوافقه عليه أحد» (١٠).

= للقاضي عياض (١/ ١٢٦).

(١) الجرح والتعديل (٦/ ٢٩٣)، تهذيب الكمال (٢٣/ ٦٠).

(٢) تهذيب الكمال (٢٣/ ٦٠).

(٣) الثقات لابن حبان (٨/ ٤٩٥).

(٤) الكاشف (٢/ ١١٤)، والتقريب (٢/ ٤٤١).

(٥) الجرح والتعديل (٦/ ٣١٤).

(٦) تهذيب الكمال (٢٠/ ٢١١).

(٧) تاريخ الإسلام (٥/ ١٢٣).

(٨) تهذيب الكمال (٢٠/ ٢١١).

(٩) الضعفاء (٦/ ٤٧٠).

(١٠) الكامل لابن عدي (٥/ ٢٨١).

قال عنه الذهبي: «صدوق يغرب»، وقال ابن حجر: «صدوق، لكن كان ابنه محمد يُدْخل عليه ما ليس من حديثه»[١].

قلت: وقد تتبعت رواية عقبة بن علقمة في السنة النبوية، فجمعت له عشرين حديثاً من مختلف مصادر الحديث[٢]، وجدت منها ثلاثة عشر حديثاً رواها عقبة عن الأوزاعي، كلها صحيحة، صحت من غير طريقه، وقد وافق فيها الثقات إلا ثلاثة أحاديث[٣].

أرطاة بن المنذر: هو ابن الأسود بن ثابت أبو عدي الألهاني الحمصي، أدرك ثوبان مولى رسول الله ﷺ، وأبا أمامة الباهلي، وعبد الله بن بسر المازني. روى له البخاري تعليقاً وأبو داود والنسائي وابن ماجة.

قال يحيى بن معين: «ثقة»[٤]، وقال عنه الإمام أحمد: «ثقة ثقة»[٥]، وقال أبو حاتم الرازي: «لا بأس به»[٦]، وقال ابن حبان: «ثقة، حافظ، فقيه»[٧].

قلت: وقد أجمعوا على توثيقه، فلم يُنْقل عنه جرح أو كلام بتضعيف.

أبو عامر الألهاني: هو عبد الله بن غابر الحمصي، روى له البخاري تعليقاً والنسائي وابن ماجة، وثقه أبو داود بقوله: «شيوخ حريز كلهم ثقات»[٨]، وقال العجلي: «تابعي ثقة»[٩]، وذكره ابن حبان في كتابه «الثقات»[١٠]. وقال الدارقطني: «لا بأس به»[١١].

---

(١) الكاشف (٢/ ٢٩)، والتقريب (٢/ ٣٩٥).

(٢) انظر: السنن الكبرى للبيهقي (٥٢١) (٥٤٩) (١٧٥٢) (٨١٥٩) (٨٨٦٨) (١٦٦٠٥)، سنن الدارقطني (٣٨٣٥)، المعجم الكبير للطبراني (٤٩٥٨) (٥٢٣٤) (٧٥٣٢) (١٦٤٢٣)، المعجم الأوسط للطبراني (٣٩٩٨) (٤١٠٩)، الترغيب في فضائل الأعمال لابن شاهين (٥٥٩)، السنن الواردة في الفتن لأبي عمرو الداني (٦/ ١٢٣٢)، الغيلانيات (٦٩٨)، مسند الشاشي (٦٢٩).

(٣) حديث رواه النسائي في السنن الكبرى، حديث (٩٥٥٥)، وحديث أخرجه الحاكم في المستدرك،حديث (٣٥٦٤)، وحديث أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٤/ ٢٠٧) حديث (٣٩٩٣).

(٤) تاريخ ابن معين – رواية عثمان الدارمي (ص/ ٦٩).

(٥) الجرح والتعديل (٢/ ٣٢٦).

(٦) الجرح والتعديل (٢/ ٣٢٦)، وانظر: تهذيب الكمال (٢/ ٣١١)

(٧) تهذيب التهذيب (١/ ١٧٤).

(٨) تهذيب الكمال (١٥/ ٤١٨).

(٩) الثقات (٢/ ٤٠).

(١٠) الثقات (٥/ ٢٤).

(١١) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص/ ٤١).

قال ابن حجر في التقريب: «ثقة»[١].

٢- الحكم على الإسناد:

يظهر من خلال تراجم الرواة أن الإسناد حسن، وذلك بسبب عيسى بن يونس، ولولاه لكان الإسناد صحيحاً.

أما ما قيل في عقبة بن علقمة في روايته عن الأوزاعي؛ وما تُكلم على حديثه من طريق ابنه محمد فحديثنا ليس من ذلك كله في شيء، فهو لم يروه عن الأوزاعي، ولم يكن الراوي عنه ابنه محمد، فسلم من هاتين العلتين[٢].

٣- شواهد الحديث:

وورد في معنى هذا الحديث حديثان، هما:

أ- حديث أنس بن مالك ﷺ:

أخرجه ابن الأعرابي في معجمه (١٨٦٥)، وكذلك في كتابه الزهد وصفة الزاهدين (١٣١) بإسناده إلى عبد الواحد بن زيد، عن الحسن، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «ليجيئن أقوام يوم القيامة، وأعمالهم كجبال تهامة، فيؤمر بهم إلى النار»، قالوا: يا رسول الله مصلين؟ قال: «نعم، كانوا يصلون، ويصومون، ويأخذون هنة من الليل، فإذا عرض لهم شيء من الدنيا وثبوا عليه» [٣].

وفي إسناده عبد الواحد بن زيد، وهو القاص أبو عبيد البصري، قال عنه البخاري: «منكر الحديث»[٤]، وقال أيضاً: «تركوه»[٥]، وقال يعقوب بن شيبة: «صالح، متعبد، ضعيف الحديث، ليس له علم بالحديث»[٦]، وقال ابن معين: « ليس بشيء»[٧]، وقال عمرو بن علي:

---

(١) (ص/٣١٧).

(٢) موقع الإسلام سؤال وجواب https://islamqa.info

(٣) ما ذكر في النسخة المطبوعة من كتاب الزهد بهذا السياق (حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار قال: حدثنا عبد الواحد بن زيد عن الحسن بن أنس به...) وهذا تصحيف من سعيد بن عبد الله بن دينار، إلى سفيان عن عبد الله بن دينار، يدل عليه رواية المعجم، ولم يتنبه لذلك المحقق.

(٤) التاريخ الأوسط (٣/٥٨٨).

(٥) التاريخ الكبير (٦/٦٢).

(٦) تعجيل المنفعة (١/٨٣٠).

(٧) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي (ص/١٤٧).

«كان قاصاً، متروك الحديث»، وقال النسائي: « ليس بثقة». قال أبو عمر بن عبد البر: « أجمعوا على ضعفه»[1].

ذكره ابن حبان في الثقات[2] لكنه استثنى رواية سعيد بن عبد الله بن دينار عنه، فإنه يأتي عنه بما لا أصل له، وهذه الرواية من طريقه، فلا يقبل حتى عند ابن حبان.

وعبد الواحد بن زيد روى حديثاً قريباً من معنى هذا الحديث ووهم فيه؛ حيث رواه مرفوعاً وهو موقوف، وهو ما أخرجه الامام أحمد في المسند، حديث (١٧١٢٠)، عن زيد بن الحباب، عن عبد الواحد بن زيد، أخبرنا عبادة بن نسي، عن شداد بن أوس، أنه بكى، فقيل له: ما يبكيك ؟ قال: شيئاً سمعته من رسول الله ﷺ يقوله، فذكرته، فأبكاني، سمعت رسول الله ﷺ يقول: « أتخوف على أمتي الشرك، والشهوة الخفية» قال: قلت: يا رسول الله أتشرك أمتك من بعدك ؟ قال: « نعم، أما إنهم لا يعبدون شمساً ولا قمراً ولا حجراً ولا وثناً، ولكن يراءون بأعمالهم، والشهوة الخفية: أن يصبح أحدهم صائماً، فتعرض له شهوة من شهواته، فيترك صومه».

والراجح أنه موقوف وليس بمرفوع، وهو ما أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٦٨/١) من طريق سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن محمود بن الربيع، عن شداد بن أوس قوله: «إن أخوف ما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية»، وهذا إسناده صحيح، فلعل الوهم جاءه من هذا الباب، برفع الموقوفات.

ب- حديث سالم مولى أبي حذيفة رضي الله عنهما:

أخرجه أبو نعيم في الحلية (١٧٧/١)، ومن طريقه الخطيب البغدادي في المتفق والمفترق (١١٧/٢)، وابن بشران في أماليه، حديث (٤٨٠)، وابن أبي الدنيا في كتاب الأهوال حديث (٢٦٢)، وأبو عبد الله الدقاق في مجلس إملاء في رؤية الله تبارك وتعالى، حديث (٤٨٢).

كلهم من طريق مسلم بن إبراهيم حَدَّثَنا بشر بن مطر بن حكيم بن دينار القطعي، قال: سمعت عَمْرو بن دينار وكيل آل الزبير يحدث عن مالك بن دينار، قال: حدثني شيخ من الأنصار يحدث عن سالم مولى أبي حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ليجاءن بأقوام يوم

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢٠/٦)، سير أعلام النبلاء (١٧٨/٧)، تعجيل المنفعة (٨٣٠/١).
(٢) (١٢٤/٧).

القيامة معهم من الحسنات مثل جبال تهامة، حتى إذا جيء بهم جعل الله أعمالهم هباء، ثم قذفهم في النار»، فقال سالم: يا رسول الله بأبي أنت وأمي، جلِّ لنا هؤلاء القوم حتى نعرفهم، فوالذي بعثك بالحق إني أتخوف أن أكون منهم، فقال: «يا سالم، إنهم كانوا يصومون ويصلون، ولكنهم إذا عرض لهم شيء من الحرام وثبوا عليه، فأدحض الله تعالى أعمالهم »، فقال مالك بن دينار: «هذا والله النفاق»، فأخذ المعلى بن زياد بلحتيه، فقال: «صدقت والله أبا يحيى» .

وهذا إسناد ضعيف جداً، فيه عمرو بن دينار وكيل آل الزبير، ضعفه كثير من الأئمة تضعيفاً شديداً، من ذلك ما قاله الإمام أحمد: «ضعيف منكر الحديث»[١]، وقال ابن معين: «لا شيء»، وقال مرة: «ذاهب الحديث»[٢]، وسئل عنه أبو زرعة فقال: «واهى الحديث»[٣]. وقال ابن حبان: «لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب، كان ينفرد بالموضوعات عن الأثبات»[٤].

قال عنه ابن حجر: «ضعيف»[٥].

وفي الحديث أيضاً: راو مبهم، وهو قوله: «شيخ من الأنصار».

المطلب الثالث

الحكم على الحديث

يتبين للباحث بعد دراسة الإسناد أن الحديث حسن لذاته؛ نظراً لوجود عقبة بن علقمة.

وصحح الحديث البوصيري وابن حجر الهيتمي [٦]، وقال المنذري: «رواته ثقات»[٧]، وحسنه الألباني[٨].

وقد ضعف بعضهم[٩] هذا الحديث لعلتين:

---

(١) تهذيب الكمال (٢٢ / ١٣)

(٢) الضعفاء للعقيلي (٣ / ٢٦٩).

(٣) الجرح والتعديل (٦ / ٢٣٢).

(٤) نقله عنه المزي في تهذيب الكمال (٢٢ / ١٣)

(٥) تقريب التهذيب (٢ / ٤٢١).

(٦) مصباح الزجاجة (٤ / ٢٤٦)، الزواجر عن اقتراف الكبائر (٣ / ٤٩) .

(٧) الترغيب والترهيب (٢ / ٧٠٥).

(٨) السلسلة الصحيحة، حديث (٥٠٥).

(٩) ممن ضعفه الدكتور سلمان العودة، كما في موقع الألوكة: http://majles.alukah.net/t39149/=

الأولى: وجود عقبة وأنه ضعيف، ويردُّ على هذا من وجهين:

١- أنَّ عقبة وثَّقه كثيرون، وممن وثقه ابن معين، والنسائي، وهما من المتشددين، كما سبق بيانه عند ترجمته.

٢- أنَّ من حكم على رواياته بالرد فإنما هو إذا روى عنه ابنه «محمد»، أو روى هو عن «الأوزاعي» كما بينه ابن عدي وابن حجر، وروايته في حديثنا هذا ليست عن الأوزاعي، ولا رواه عنه ابنه محمد، فزال الإشكال؛ لذا أقل أحوال هذه الرواية أنها حسنة.

وأما مسألة أن ابن ماجه انفرد به، ويغلب على ما انفرد به الضعف، وهكذا معجم الطبراني، وغيرها، ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة، ولا أحمد، ولا مالك، ولا غيرهم.

فيرد عليه بأن هذا الحديث من البعض الذي سلم من الضعف، وكم من الأحاديث الصحيحة والثابتة ليست في الكتب الستة أو في الكتب المشهورة، لا سيما أن هذا الحديث في متنه إشكال ووجه اختلاف مع أحاديث أخرى.

ووجه كون الأئمة لم يخرجوه، أو لم يرووا عن عقبة فأغلب روايات عقبة بن علقمة جاءت من طرق أخرى يرويها رواة هم أوثق من علقمة وأكثر رواية منه؛ لذا يتم روايتها من غير طريقه.

الثانية: نكارة متنه، وأنه يعارض ظاهر القرآن وصريح السنة النبوية في أن فعل السيئات لا يبطل الحسنات، بل الحسنات تذهب السيئات، وهؤلاء قوم مؤمنون، أهل صيام وصلاة، فكيف تكون أعمالهم هباء منثوراً، وإنما توعد بذلك الكافرين وليس المؤمنين، فقال سبحانه: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾(الفرقان:٢٣)، والرد سيأتي في المبحث الثاني.

= والدكتور سعد الخثلان، كما في موقعه: https://saadalkhathlan.com/850

المبحث الثاني
رفع الإشكال والاختلاف الواردين في الحديث[1]
المطلب الأول
مخالفة الحديث لظاهر القرآن

يتبين من ظاهر الحديث إشكال في معارضته لظاهر القرآن الكريم في أن السيئات والمعاصي تجعل الأعمال الصالحة هباء منثوراً، وقد قال الله تعالى عن الكافرين: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا﴾(الفرقان:٢٣)، وقال سبحانه: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾(الأنعام: ٨٨)، وقال سبحانه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾(الزمر: ٦٥)، وقال جل وعلا: ﴿قُلْ أَنفِقُوا۟ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ ۖ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَٰسِقِينَ * وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾(التوبة:٥٣، ٥٤).

وظاهر هذا الحديث أن هؤلاء القوم مسلمون غير منافقين؛ لأنهم أهل صيام وصلاة وقيام ليل، ومع ذلك يجعلها الله هباء منثورًا، ومثل هذا الوعيد إنما ورد في حق الكافرين أو المنافقين.

ويجاب عن هذا الإشكال بعدة أجوبة منها:

١- أن حديث ثوبان: إنما هو في المنافقين الذين تحبط أعمالهم الصالحة التي يعملونها وهم في حقيقتهم منافقون، وقد أخبر القرآن عنهم في بعض أعمالهم الصالحة التي لا تنفعهم بسبب نفاقهم؛ كما قال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوٓا۟ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ يُرَآءُونَ ٱلنَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ ٱللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾(النساء:١٤٢)، وقال عنهم: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ﴾(التوبة:٥٤)، وكما قال ﷺ عن المنافق وصلاة

(١) هناك فرق بين مشكل الحديث ومختلفه، فمختلف الحديث قائم على وجود تعارض في الظاهر بين حديثين أو أكثر، أما مشكل الحديث فليس الإشكال فيه من جهة التعارض بين الأحاديث فقط، بل له صور كثيرة منها: الأحاديث التي تعارض القرآن في الظاهر، والأحاديث التي تعارض الإجماع أو القياس. انظر: مختلف الحديث عند الإمام أحمد للدكتورعبد الله الفوزان (ص/ ٥١)، وكتاب مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء للدكتور أسامة خياط (ص/ ٣١).

العصر: «تلك صلاة المنافق، يجلس يرقب الشمس، حتى إذا كانت بين قرني الشيطان؛ قام فنقرها أربعاً، لا يذكر الله فيها إلا قليلاً »[1].

والمنافقون ممن ينتسبون إلى الإسلام في الظاهر هم أكثر الناس جرأة على المعاصي والذنوب، لا سيما في الخلوات، كما قال الله تعالى: ﴿ يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴾(النساء:١٠٨)[2].

قال ابن كثير – رحمه الله –: «هذا إنكار على المنافقين في كونهم يستخفون بقبائحهم من الناس لئلا ينكروا عليهم، ويجاهرون الله بها لأنه مطلع على سرائرهم، وعالم بما في ضمائرهم؛ ولهذا قال: ﴿وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ ٱلْقَوْلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا ﴾ تهديد لهم ووعيد»[3].

وهذا هو ما فهمه مالك بن دينار والمعلى بن زياد من الحديث فيما حدث به مالك بن دينار عن شيخ من الأنصار يحدث عن سالم مولى أبي حذيفة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «ليجاءن بأقوام يوم القيامة معهم من الحسنات مثل جبال تهامة، حتى إذا جيء بهم جعل الله أعمالهم هباء، ثم قذفهم في النار، فقال سالم: يا رسول الله بأبي أنت وأمي، جلِّ لنا هؤلاء القوم حتى نعرفهم، فوالذي بعثك بالحق إني أتخوف أن أكون منهم، فقال: «يا سالم، إنهم كانوا يصومون ويصلون، ولكنهم إذا عرض لهم شيء من الحرام وثبوا عليه، فأدحض الله تعالى أعمالهم »، فقال مالك بن دينار: «هذا والله النفاق»، فأخذ المعلى بن زياد بلحتيه، فقال: «صدقت والله أبا يحيى»[4] .

وعن معاوية الهذلي ﷺ قال: «إن المنافق ليصلي فيكذبه الله عز وجل، ويصوم فيكذبه الله عز وجل، ويتصدق فيكذبه الله، ويجاهد فيكذبه الله، ويقاتل فيقتل فيجعل في النار»[5].

فالأعمال الصالحة واردة عنه، لكن ظاهره ليس مثل باطنه، فيُبْطِل حسناتِه بنفاقه؛ لذلك

(١) أخرجه مسلم، كتاب المساجد، باب استحباب التبكير بالعصر، حديث (١٤٤٣).
(٢) موقع الإسلام سؤال وجواب https://islamqa.info
(٣) تفسير القرآن العظيم (٢/٤٠٧).
(٤) سبق تخريجه.
(٥) أخرجه الفريابي في صفة النفاق وذم المنافقين، رقم (٤٢) بقوله حدثنا تميم بن المنتصر، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا حريز بن عثمان، أخبرنا سليم بن عامر، عن معاوية الهذلي به، وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات.

يقول الحسن البصري – رحمه الله –: «من النفاق اختلاف اللسان والقلب، واختلاف السر والعلانية، واختلاف الدخول والخروج»(١).

٢– أن هذا الحديث وارد فيمن يستحل تلك المعاصي والذنوب، سواء بالحال أو بالمقال، بدليل المبالغة في وصفهم بالاقتراف بقوله (انتهكوها).

فـ(انتهك) من النهك، قال ابن منظور: «النهك المبالغة في كل شيء»(٢)، فالانتهاك هنا المبالغة في خرق محارم الله؛ لذا استحقوا العقوبة بحبوط أعمالهم(٣)، وليس الوعيد على مجرد الفعل لتلك المعصية فحسب؛ ولذلك سأل ثوبان ﷺ النبيَّ ﷺ أن يجلِّي حال أولئك، وأن يصفهم؛ خشية أن يكونوا منهم، وهم لا يدرون، ومثل هذا إنما هو طلب لمعرفة حال قلوب أولئك العصاة، وليس لمعرفة أفعالهم مجردة(٤).

٣–أن بعض الحسنات والأعمال الصالحة قد تبطل أو تنقص بالسيئات، وهذه المسألة مبنية على قضية: هل يمكن أن تبطل بعض الحسنات بالمعاصي والسيئات ؟

للجواب على ذلك: لا بد أن نقرر أن الأعمال الصالحة لا تبطل كلُّها بالسيئات، إنما تبطل بالكفر والردة والعياذ بالله، وهذا هو اعتقاد أهل السنة والجماعة(٥).

قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَشْرَكُوا۟ لَحَبِطَ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾(الأنعام: ٨٨)، وقال سبحانه: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾(البقرة:٢١٧).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله – تعالى: « ولا يحبط الأعمال غير الكفر؛ لأن من مات على الإيمان فإنه لا بد أن يدخل الجنة، ويخرج من النار إن دخلها، ولو حبط عمله كله لم يدخل الجنة قط؛ ولأن الأعمال إنما يحبطها ما ينافيها، ولا ينافي الأعمال مطلقًا إلا الكفر، وهذا معروف من أصول السنة»(٦) انتهى.

---

(١) أخرجه الفريابي في صفة النفاق وذم المنافقين، رقم (٤٧).

(٢) لسان العرب (١٠/ ٤٩٩).

(٣) الدكتور محمد عبد الله القناص. موقع الإسلام اليوم، خزانة الفتاوى www.islamtoday.net

(٤) الدكتور محمد المنجد في موقع الإسلام سؤال وجواب .
https://islamqa.info/ar/answars/1346

(٥) الصارم المسلول (ص/ ٥٥)، الصلاة وحكم تاركها لابن القيم (ص/ ٨٥).

(٦) الصارم المسلول (ص/ ٥٥).

لكنها قد تبطل ببعض السيئات، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة.

يقول شيخ الإسلام: «فإذا كانت السيئاتُ لا تحبط جميع الحسناتِ، فهل تحبط بقدرها، وهل يحبط بعض الحسنات بذنب دون الكفر ؟ فيه قولان للمنتسبين إلى السنة، منهم من ينكره، ومنهم من يثبته»[١] انتهى. فبناءً على كلام شيخ الإسلام هناك قولان لأهل السنة والجماعة، وهما كما يأتي:

القول الأول: أن السيئات لا تبطل الحسنات، بل الحسنات هي التي تمحو السيئات، وذلك بفضل الله سبحانه وكرمه وإحسانه، وهو اختيار الإمام القرطبي – رحمه الله – تعالى.

يقول القرطبي – رحمه الله – تعالى: « والعقيدة أن السيئاتِ لا تبطل الحسناتِ ولا تحبطها »[٢] انتهى.

القول الثاني: أن المعاصي والسيئات تحبط أجر ما يقابلها من الحسنات على سبيل الجزاء.

ونسب هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية لأكثر أهل السنة والجماعة[٣]، وهو اختياره واختيار ابن القيم وابن رجب[٤] وغيرهم.

وهو الذي يُفْهم من ترجمة الإمام البخاري في قوله – رحمه الله – في كتاب الإيمان من صحيحه: «باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر»[٥].

وهو الذي فهمه كذلك الحافظ ابن رجب من ترجمة البخاري حيث قال: «وتبويب البخاري لهذا الباب يناسب أن يذكر فيه حبوط الأعمال الصالحة ببعض الذنوب، كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ﴾ (الحجرات:٢)... وهذا يدل على أن بعض السيئات تحبط بعض الحسنات، ثم تعود بالتوبة منها...، والآثار عن السلف في حبوط الأعمال بالكبيرة كثيرة جدا يطول استقصاؤها. حتى قال حذيفة: قذف المحصنة يهدم عمل مائة

(١) مجموع الفتاوى (١٠/ ٦٣٨).
(٢) الجامع لأحكام القرآن (٣/ ٣١١).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٢٢).
(٤) مدارج السالكين (١/ ٢٧٨)، فتح الباري لابن رجب (١/ ١٨١)، وانظر: https://islamqa.info
(٥) صحيح البخاري (١/ ١٨).

سنة. وخرَّجه البزار عنه مرفوعاً[1]، وعن عطاء قال: «إن الرجل ليتكلم في غضبه بكلمة يهدم بها عمل ستين سنة أو سبعين سنة». وقال الإمام أحمد في رواية الفضل بن زياد عنه: «ما يؤمن أحدكم أن ينظر النظرة فيحبط عمله»[2]. وأما من زعم أن القول بإحباط الحسنات بالسيئات قول الخوارج والمعتزلة خاصة، فقد أبطل فيما قال، ولم يقف على أقوال السلف الصالح في ذلك. نعم المعتزلة والخوارج أبطلوا بالكبيرة الإيمان، وخلدوا بها في النار. وهذا هو القول الباطل الذي تفردوا به في ذلك» أ.هـ[3].

ولذلك مثيلٌ في الكتاب والسنة منها:

١- النهي عن المن والأذى في قوله سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُبۡطِلُواْ صَدَقَٰتِكُم بِٱلۡمَنِّ وَٱلۡأَذَىٰ﴾(البقرة: ٢٦٤).

٢-ترك صلاة العصر، فقد قال النبي ﷺ: «من ترك صلاة العصر فقد حبط عمله»[4].

٣- إتيان العرافين، قال النبي ﷺ: «من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين ليلة»[5].

٤- ظلم الناس والاعتداء عليهم قولاً أو فعلاً، فعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «من كانت عنده مظلمة لأخيه فليتحلله منها، فإنه ليس ثم دينار ولا درهم، من قبل أن يؤخذ لأخيه من حسناته، فإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات أخيه فطرحت عليه» [6].

٥- اقتناء الكلب غير المأذون فيه شرعاً، كما قال النبي ﷺ: «من أمسك كلباً فإنه ينقص كل

(١) أخرجه الطبراني (٣/ ١٦٨) والبزار (٧/ ٣٣١) والخرائطي في مساوئ الاخلاق (٢/ ٢٥٤) وأبو نعيم في حلية الأولياء (٤/ ٣٤٨) كلهم من طريق موسى بن أعين عن ليث بن أبي سليم، عن أبي إسحاق، عن صلة بن زفر، عن حذيفة به مرفوعاً، وهذا إسناد ضعيف لضعف ليث كما في التقريب (ص/ ٨١٧). ولم أجده موقوفاً، لكن قال البزار عقب إخراجه له: «وهذا الحديث لا نعلم أحدا أسنده إلا ليث، ولا عن ليث إلا موسى بن أعين، وقد رواه جماعة، عن أبي إسحاق، عن صلة، عن حذيفة موقوفا».

(٢) نقله كذلك ابن القيم في بدائع الفوائد (٤/ ٨٦٦).

(٣) فتح الباري لابن رجب (١/ ١٨١) باختصار.

(٤) رواه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب من ترك العصر، حديث (٥٥٣) من حديث بريدة ﷺ.

(٥) أخرجه مسلم، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان حديث (٢٢٣٠) من حديث صفية رضي الله عنها.

(٦) أخرجه البخاري، كتاب المظالم، باب من كانت له مظلمة عند الرجل فحللها، حديث (٢٤٤٩).

يوم من عمله قيراط؛ إلا كلب غنم أو حرث أو صيد»[1].

وغيرها كثير؛ لذلك يقول الإمام ابن القيم – رحمه الله –: «ومحبطات الأعمال ومفسداتها أكثر من أن تحصر، وليس الشأن في العمل إنما الشأن في حفظ العمل مما يفسده ويحبطه»[2].

وعلى ذلك ما ورد في حديث ثوبان هو من هذا القبيل، وهو البطلان البعضي، وليس الكلي، وهذا خطر عظيم.

٤–حمل الحديث على ظاهره، وهو البطلان الكلي للعمل، والإحباط التام للحسنات، وهو قول ابن حجر الهيتمي في كتابه الزواجر، وأرجع ذلك إلى أن من كان هذا دأبه فإنه يطبع على قلبه بالطابع. قال – رحمه الله – تعالى: «الكبيرة السادسة والخمسون بعد الثلاثمائة: إظهار زي الصالحين في الملأ، وانتهاك المحارم، ولو صغائر في الخلوة: أخرج ابن ماجه بسند رواته ثقات عن ثوبان ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «لأعلمنَّ أقواماً مِن أمتي يأتون....»، والبزار والبيهقي، واللفظ له: (الطابع معلق بقائمة عرش الله عز وجل فإذا انتهكت الحرمة وعمل بالمعاصي واجترئ على الله سبحانه وتعالى بعث الله الطابع فيطبع على قلبه فلا يعقل بعد ذلك شيئاً)[3].

تنبيه: عد هذا هو ظاهر الحديث الأول؛ وليس ببعيد، وإن لم أر من ذكره؛ لأن من كان دأبه إظهار الحسن وإسرار القبيح يعظم ضرره وإغواؤه للمسلمين؛ لانحلال ربقة التقوى والخوف من عنقه»[4]. انتهى.

فيفهم من كلامه إجراء الحديث على ظاهره في حبوط العمل وبطلانه، وهذا لم يقل به أحدٌ من أهل العلم، كما أنه يخالف الأصول المقررة في مبطلات الأعمال؛ لذا أدرج حتى الصغائر من المعاصي في ذلك إذا كانت في السر.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الحرث والمزارعة، باب اقتناء الكلب للحرث، حديث (٢٣٢٢)، ومسلم، كتاب البيوع، باب الْأمر بقتل الكلاب، حديث (١٥٧٥) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٢) الوابل الصيب (ص/١٨).

(٣) أخرجه ابن حبان في المجروحين (١/٣٣٢) و ابن عدي في الكامل (٣/٢٨٦) والبيهقي في الشعب (٩/٣٧٩) عن سليمان بن مسلم: حدثنا سليمان بن مسلم: حدثنا سليمان التيمي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً. وقال ابن عدي: «حديث منكر جدا، وسليمان بن مسلم الخشاب قليل الحديث وشبه المجهول، ولم أر للمتقدمين فيه كلاما».

(٤) الزواجر عن اقتراف الكبائر (٢/٧٦٤).

اختيار الباحث:

يظهر من هذه الإجابات عن الإشكال الوارد في الحديث: أن أقواها هو الجواب الأول؛ لقوة حجته، وبيان دليله، وإن كان فيه تحميل للفظ الحديث ما ليس فيه؛ وذلك بصرفه للمنافق لكن ذلك للحاجة حتى يجمع بينه وبين باقي النصوص.

ثم يأتي بعد ذلك الجواب الثالث، لوجود ما يماثل حديث ثوبان بأسباب كثيرة على حبوط العمل الصالح أو نقصانه.

وهذا على من يكون هذا حاله دائما هكذاً، بمعنى أنه لا يبالي بالوقوع في المحرمات متى خلا بها، ولا يقيم وزناً لرقابة الله واطلاعه عليه.

وأما ارتكاب المعاصي في الخلوات أحياناً، فلا يكاد يسلم منه أحد، إلا من عصمه الله.

المطلب الثاني

مخالفة الحديث لحديث أبي هريرة والإجابة عنه

وجه الاختلاف في الحديث وقع بين ظاهر حديثنا مع ظاهر حديث أبي هريرة ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: « كل أمتي معافى إلا المجاهرين، وإن من المجاهرة أن يعمل الرجل بالليل عملاً، ثم يصبح وقد ستره الله عليه، فيقول: يا فلان، عملت البارحة كذا وكذا، وقد بات يستره ربه، ويصبح يكشف ستر الله عنه»[1]. وبيانه أن حديث ثوبان فيه أن أصحاب المعاصي والذنوب قد عملوها في السر والخلاء، ولم يجاهروا بها، ومع ذلك أُخِذوا بها، بل أحبطت أعمالهم.

وبمقتضى الحديث الثاني لا بد أن يكونوا داخلين في المعافاة؛ لأنهم لم يجاهروا بمعاصيهم، فكيف تحبط أعمالهم ؟!.

والجواب على الاختلاف في الحديث في معارضته لحديث أبي هريرة، كما يأتي:

١- أنهم في الحقيقة مجاهرون في معاصيهم وليسوا مسرين بها، فقوله ﷺ: «إِذَا خَلوا بِمَحَارِمِ الله » لا يقتضي خلوتهم في بيوتهم وحدهم !؛ بل قد يكونون مع جماعتهم، ومن على شاكلتهم، فالحديث فيه بيان خلوتهم بالمحارم، لا خلوتهم مع أنفسهم في بيوتهم، فليس هؤلاء بمعافين، والمعافى الذي في حديث أبي هريرة هو الذي يظهر لنا أنه يفعل المعصية

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب ستر المؤمن على نفسه، حديث (٦٠٦٠).

الغالبة عليه وحده؛ ولذا جاء في الحديث أنه شَخَص بعين، وأن ربَّه قد ستره، «يَعْمَلَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ عَمَلًا ثُمَّ يُصْبِحَ وَقَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ»، وحديث ثوبان فيه الجمع (قوْم) و (خَلَوا).

وقد أجاب بذلك الشيخ محمد ناصر الدين الألباني – رحمه الله –، فقد سئل عن هذين الحديثين فقال: «الذي يبدو أن (خلوا بمحارم الله) ليس معناها «سرّاً»، وإنما إذا سنحت لهم الفرصة انتهكوا المحارم، فـ«خلَوا» ليس معناها «سرّاً»، وإنما من باب «خلا لكِ الجو فبيضي واصفري»[1].

وهذا الجواب فيه تكلف من حمل اللفظ في الحديث على المعنى غير الظاهر دون وجه أو قرينة

٢– لا تعارض بينهما في الأصل، فحديث ثوبان فيمن يُسِرُّ بمعصيته ويؤاخذه الله تعالى بها، أما حديث «كل أمتى معافى...» فهو فيمن لم يؤاخذ بمعصيته، وكان تحت مغفرة الله ولطفه، ولا تعارض حينئذ.

المطلب الثالث

مخالفة الحديث لحديث ابن عمر والإجابة عنه

كذلك هو يعارض ظاهر حديث عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ قال: «... سترتُها عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم»[2]، بأن المعاصي غير المجاهر بها يتفضل الله سبحانه على عبده بمغفرتها له، فكيف يحبط عمله بها كما في حديث ثوبان ؟!.

فالجواب كذلك يتعلق بفضل الله تعالى وكرمه على عبده بالمغفرة وعدم المؤاخذة، أو بالمؤاخذة والمعاقبة.

ويتعلق ذلك بحال العاصي والمذنب، فكما أنَّ الطائعين يتفاوتون في الفضل والثواب، فكذلك العاصين والمذنبين يتفاوتون في العقاب والجزاء، وفرق بين من ألمَّ بمعصية في حال زل وضعف عند شهوة، وبين من تجرأ على المعصية بانتهاكٍ واستشرافٍ.

---

(١) سلسلة الهدى والنور، في برنامج المكتبة الشاملة، شريط رقم (٢٢٦).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المظالم والغصب، باب قول الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾حديث (٢٤٤١)، ومسلم، كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله، حديث (٧١٩١) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

وسبق عن شداد بن أوس ﷺ قوله: «إن أخوف ما أخاف عليكم الرياء والشهوة الخفية»[1].

فوصف هؤلاء المذكورين في حديث ثوبان بأنهم «ينتهكون» محارم الله، هو وصفٌ يدل على المبالغة في انتهاك المحرمات، والأمن من مكر الله وعقوبته، وعدم المبالاة باطلاع الله عليهم.

الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخراً، لقد تبين لي من خلال هذا البحث عدة نتائج مهمة، هي كالتالي:

أولاً: النتائج:

١. بيان الحكم الحديثي على حديث ثوبان، وأنه «حسن لذاته».

٢. رفع الإشكال الوارد في حديث ثوبان في معارضته للقرآن في بطلان الأعمال الصالحة بالمعاصي في السر، وأن ذلك محمول على المنافق والنفاق أو البطلان البعضي، وليس الكلي.

٣. رفع الاختلاف بين حديث ثوبان وحديث أبي هريرة «كل أمتى معافى» أن الاحباط يكون بعد المؤاخذة من الرب سبحانه على سبيل إيقاع العقاب ونفوذه.

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة العناية بالأحاديث المشكلة والمختلفة، لا سيما ما لم تتم دراستها من قبل.

٢. جمع كتاب يحوي جميع الأحاديث المشكلة والمتعارضة، مع الجواب عليها في مكان واحد.

٣. نشر إزالة الإشكالات والاختلافات الواردة على بعض الأحاديث في الشبكة العنكبوتية.

وفي الختام: أسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يجعلنا وإياكم على الصراط المستقيم، إنه بكل جميل كفيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل، وصلى الله وسلم على نبينا محمد؛ وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع

١. إبراهيم مصطفى وآخرين، المعجم الوسيط، تحقيق مجمع اللغة العربية، طبع دار الدعوة.

(١) سبق تخريجه.

٢. ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد أبو بكر القرشي، مكارم الأخلاق، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، الناشر: مكتبة القرآن، القاهرة، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
٣. ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي، الجرح والتعديل، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، تصوير دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٩٥٢م.
٤. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد العبسي، المصنف، تحقيق: كمال يوسف الحوت، نشر مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٥. ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد، النهاية في غريب الحديث والأثر، طبع المكتبة العلمية، بيروت، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، محمود محمد الطناحي ١٩٧٩م.
٦. ابن بطال، علي بن خلف القرطبي، شرح صحيح البخاري، ت: ياسر إبراهيم، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى.
٧. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني، الفتاوى الكبرى، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٨٧م.
٨. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني، مجموع الفتاوى، طبع وزارة الأوقاف السعودية، ١٤١٥هـ.
٩. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني، الصارم المسلول على شاتم الرسول، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: الحرس الوطني السعودي، المملكة العربية السعودية.
١٠. ابن حبان، محمد بن حبان البستي، الثقات، طبع دار الفكر، بيروت، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، ط ١، ١٩٧٥م.
١١. ابن حجر الهيتمي، أحمد بن محمد، الزواجر عن اقتراف الكبائر، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٩٨٧م.
١٢. ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني، المسند، تحقيق: السيد أبو المعاطي النوري، بيروت، طبع عالم الكتب، الطبعة الأولى.
١٣. ابن رجب، فتح الباري، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن الدمشقي، فتح الباري، ت: طارق بن عوض الله، دار النشر: دار ابن الجوزي، السعودية، الدمام، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ.
١٤. ابن عدي، أبو أحمد عبد الله الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، الناشر: دار الكتب

العلمية.
١٥. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، الصلاة وحكم تاركها، ت: بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر دار ابن حزم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
١٦. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، ت: محمد عبد الرحمن عوض، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
١٧. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، مدارج السالكين، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م.
١٨. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، ت: سامي بن محمد سلامة، الناشر دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.
١٩. ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، طبع دار الفكر.
٢٠. ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي المصري، لسان العرب، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت
٢١. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، السنن، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الفكر.
٢٢. أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثنى الموصلي التميمي، المسند، تحقيق: حسين سليم أسد، طبع دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
٢٣. الأصفهاني. أبو نعيم أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ.
٢٤. الألباني، محمد ناصر الدين، السلسلة الصحيحة، طبع المكتب الإسلامي.
٢٥. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، التاريخ الكبير، تحقيق السيد هاشم الندوي.
٢٦. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، الجامع الصحيح المختصر من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق: د.مصطفى ديب البغا، بيروت، دار ابن كثير، الطبعة الثالثة ١٩٨٧م.
٢٧. البوصيري، أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكناني، مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، ت: محمد المنتقى الكشناوي، الناشر: دار العربية، بيروت، ١٩٨٣ م.

٢٨. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة، طبع مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
٢٩. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي، شعب الإيمان، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، طبع مكتبة الرشد بالرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ
٣٠. الترمذي، محمد بن عيسى، السنن، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرين، طبع دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣١. التهذيب التهذيب. العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر، ط دار الفكر، بيروت ١٩٨٤م.
٣٢. الحاكم، محمد بن عبدالله النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبع الأولى ١٩٩٠م.
٣٣. خياط، د. أسامة بن عبد الله، مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين والفقهاء، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
٣٤. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عُمَر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، ت: د.محفوظ الرحمن، دار طيبة، الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٣٥. الدارقطني، علي بن عمر أبي الحسن، السنن، ت: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، طبع دار المعرفة ١٩٦٦م.
٣٦. الدارقطني، علي بن عمر أبي الحسن، السنن، تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني، طبع دار المعرفة ١٩٦٦م.
٣٧. الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، ت: د. ضياء الله المباركفوري، الناشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.
٣٨. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، طبع دار القبلة للثقافة الإسلامية.
٣٩. الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، ت: شعيب الأرناؤوط، محمد نعيم العرقسوسي، ط٩، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٣هـ.
٤٠. الشاشي، أبو سعيد الهيثم بن كليب، المسند، ت: د. محفوظ الرحمن زين الله، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ.

٤١. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن طرخان، المعجم الأوسط، تحقيق: طارق ابن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، طبع دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥ هـ، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧ م.
٤٢. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تعجيل المنفعة، تحقيق: د. إكرام الله إمداد الحق، طبع دار البشائر - بيروت، ط ١، ١٩٩٦م.
٤٣. العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، تقريب التهذيب، ت: محمد عوَّامة طبعة، طبع دار الرشيد، حلب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٤٤. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو، الضعفاء الكبير، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
٤٥. العيني، أبو محمد محمود بن أحمد الحنفي بدر الدين، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٦. غيلانيات، أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، ت: حلمي كامل أسعد عبد الهادي.
٤٧. الفِرْيابِي، أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن، صفة النفاق وذم المنافقين، ت: أبو عبد الرحمن المصري، دار الصحابة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
٤٨. الفوزان، عبد الله بن فوزان، مختلف الحديث عند الإمام أحمد، مكتبة دار المنهاج، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
٤٩. الفيروزآبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥٠. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، طبع مؤسسة الرسالة، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، ٢٠٠٥م
٥١. القرطبي، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، الجامع لأحكام القرآن، ت: سمير البخاري، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة: ١٤٢٣ هـ، ٢٠٠٣ م.
٥٢. المزي، يوسف بن عبدالرحمن أبو الحجاج، تهذيب الكمال، ت: د. بشار عواد معروف، طبع مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
٥٣. مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، طبع دار إحياء التراث العربي.

٥٤. المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، ت: مصطفى محمد عمارة، الناشر: مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر.
٥٥. النسائي، أحمد بن شعيب بن علي، السنن (المجتبى)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية ١٩٨٦م
٥٦. اليحصبي، عياض بن موسى المالكي القاضي، مشارق الأنوار على صحاح الآثار، المكتبة العتيقة ودار التراث.

المواقع على شبكة الإنترنت:

1- http://majles.alukah.net/t39149
2 - https://saadalkhathlan.com/850
3- https://islamqa.info/ar/answars/1346
4- www.islamtoday.net